مباحثات سورية عراقية لمواجهة مشكلة الجفاف

عرنوس: مستعدون لإقامة مشروعات مشتركة في مجال المياه

القائم بأعمال السفارة العراقية لـ«الوطن»: ما يصل من تركيا نصف الحصة المقررة لسورية والعراق

| هناء غانم

بحث رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس مع وزير الموارد المائية العراقي عون ذياب عبد الله إمكانية تعزيز التعاون بين البلدين لمواجهة مشكلة الجفاف والتغيرات المناخية وضرورة الاعتماد على وسائل الري الحديث وإدارة موارد المياه بشكل رشيد وتبادل الخبرات في هذا الإطار.

وأكد عرنوس استعداد الحكومة السورية لتنفيذ مشروعات مشتركة مع الجانب العراقي في مجال المياه واستخدام التقنيات الحديثة لمعالجة واقع شح الموارد المائية نتيجة لعدة أسباب منها الجفاف وقلة الهطلات المطرية خلال السنوات الماضية.

من جهته أبدى وزير الموارد المائية العراقي استعداد بلاده لتبادل الخبرات والمعلومات مع الجانب السوري وتعزيز التعاون الثنائي في هذا السياق بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

وأكد الجانبان ضرورة احترام جميع الأطراف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإنشاء السدود وتقاسم مياه الأنهار الدولية بين دول المنبع والمصب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد القائم بأعمال السفارة العراقية بدمشق ياسين شريف الحجيمي أنه خلال الاجتماع تم الحديث عن الحصص المائية التي تصل عبر بين نهر دجلة والفرات مروراً بالأراضي السورية باتجاه العراق حيث طمأن رئيس الوزراء حسين عرنوس الجانب العراقي بأنه وعلى الرغم من قلة المياه المرسلة من دولة المنبع- تركيا التي وصلت إلى نصف الحصة المقررة وحاليا تصل إلى أقل من ٣٠٠ متر مكعب بالثانية الواحدة علماً أنه من المقرر أن تصل

حصة سورية والعراق إلى ٥٠٠ متر مكعب بالثانية، فإن سورية لن تألو جهداً إلا في أن تقدمه للعراق في ظل نقص الكميات المرسلة من المياه في ظل الشح المائي وقلة هطل الأمطار مؤكداً أن هذا الموضوع مدروس من الحكومة السورية.

وأضاف: إن الحكومة السورية أكدت ضرورة التعاون والتواصل المستمر بين البلدين على مستوى الوزراء وتبادل الخبرات الفنية في كل المجالات التجارية والزراعية والاقتصادية بما يقدم خدمة للبلدين وأن يكون هناك برامج معدة بين البلدين.

وأشار إلى أنه تم التداول في موضوع طريق التنمية القادم من ميناء الفاو في جنوب العراق ويصل إلى أوروبا عبر تركيا وسيكون هناك منفذ إلى الطريق للاستفادة بالمرور بالأراضي السورية والاستفادة من مياه البحر المتوسط.

كما ناقش الجانبان حسب القائم بالأعمال ضرورة وضع خطة زراعية وفق الإمكانات المادية الموجودة.. كما تم التوصل إلى قيام وزارتي الموارد في البلدين على إعداد الدراسات ويتم تبادل الطرفين بشكل شبه يومي بكمية الإطلاقات المائية المزودة التي دخلت البلدين عبر المنافذ الحدودية.

وفي السياق ذاته بحث وزير الموارد المائية حسين مخلوف مع نظيره العراقي المهندس عون ذياب عبد الله والوفد المرافق له مجالات تعزيز التعاون الثنائي في قضايا المياه المشتركة في نهري الفرات ودجلة في ظل التحديات المشتركة.

وتناول الاجتماع الذي تم في مبنى الوزارة أمس التعاون المشترك في قضايا المياه، وخاصة الوضع المائي لنهر الفرات وإدارة الموارد المائية ومواجهة تحديات التغير المناخي وآثار شح المياه.

وركز الجانبان خلال الاجتماع على ضرورة تبادل الخبرات والبحث العلمي في مجال إدارة الموارد المائية والتخطيط والدراسات للوصول إلى أفضل تنسيق بين البلدين من خلال عقد الاجتماعات الفنية المشتركة لمناقشة القضايا المائية التي تهم البلدين الشقيقين.

وأكد الوزير مخلوف أهمية العلاقات والروابط الأخوية التي تجمع البلدين، وضرورة تنسيق الجهود والعمل المشترك للحفاظ على حقوق سورية والعراق في مياه نهر الفرات، وإعطاء كل بلد الحصة المنصفة والعادلة، مشيراً إلى أهمية تفعيل عمل اللجان الفنية المشتركة ولاسيما لجنة مراكز القياس على نهر الفرات.

ولفت الوزير مخلوف إلى تعرض المنطقة لشح مياه في السنوات الماضية جراء تخفيض الواردات من دولة المنبع تركيا وتتطلع كلانا لنحصل على حصتنا العادلة من مياه الفرات.

من جانبه لفت الوزير العراقي عبد الله إلى أهمية الاجتماع الذي ناقش قضايا تهم البلدين، وخاصة الوضع المائي في نهري دجلة والفرات الذي يعتبر شرياناً أساسياً لتغذية مساحات زراعية في البلدين، لافتاً إلى التحديات التي واجهت البلدين في ظل شح المياه ونقص الخزين المائي في السدود والخزانات، منوهاً بضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات السورية في مجال إدارة المياه الجوفية والري المضغوط والري المغلق.

حضر الاجتماع من الجانب السوري معاون وزير الموارد المائية لشؤون البنى الإستراتيجية جهاد كنعان ومستشار الموارد المائية أسامة الأخرس ومدير الهيئة العامة للموارد المائية المهندس عيسى حمدان، ومن الجانب العراقي مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة حاتم حسين ومعاون مدير عام المركز الوطني لإدارة الموارد المائية حمدية جزاع ومن قسم دراسة المياه الدولية المهندس حسين كاظم.

المهندسون يسيطرون على مناصب الإدارة العامة

أكاديمي لـ«الوطن»: العمل في القطاع العام لم يعد مجدياً وتعيين المهندس في مناصب غير اختصاصهم ليس صحيحاً

| راما العلاف

تتطلب الإدارة مهارات خاصة لا يمتلكها جميع الأفراد وخاصة ممن يبتعد مجال دراسته عن العلوم الإدارية ولم يتطرق لها يوماً، فالإدارة علم قائم بحد ذاته يدرس في الكليات ويختص به خريجو المرحلة الجامعية الأولى من مختلف الاختصاصات في درجة الماجستير والدكتوراه كي يتم تأهيلهم لاستلام مناصب إدارية.

وفي الوقت الذي تعاني فيه معظم مؤسسات القطاع العام التسرب الوظيفي ونقصاً في الكوادر كماً ونوعاً، فإن معظم المناصب الإدارية يتقلدها مهندسون أو أطباء في القطاع الصحي في ظل غياب اختصاصي الإدارة عن تلك المناصب، مع التزام الحكومة بتوظيف خريجي الكليات الهندسية من دون غيرهم من الكليات والاختصاصات!

أستاذ إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق الدكتور زكوان قريط أكد في حديثه لـ«الوطن» انتشار ظاهرة التسرب الوظيفي وبنسب مرتفعة بسبب ضعف الرواتب والأجور والتعويضات والحوافز، حيث بات العمل الحر أو في القطاع الخاص يعود بدخل أكبر، وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي انعكس تأثيرها على الوضع الاجتماعي والمعيشي، فلم تعد الوظيفة في القطاع العام مجدية، والكثير من الموظفين يفكرون في الاستقالة أو ترك الوظيفة والسعي للعمل في مجال آخر سواء في القطاع الخاص أم التفكير بالسفر للخارج.

وأوضح أن التسرب الوظيفي الحاصل لم يقتصر على الكم بل على النوع أيضاً وذلك إثر هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة، ما أدى إلى خلل في العرض والطلب على القوى العاملة على الصعيد الوظيفي كله.

وأشار قريط في حديثه إلى أن تعيين المهندسين في المناصب الإدارية المختلفة أمر غير صحيح، فكيف لمهندس لم يتعلم علوم إدارة الأعمال أن يكون قادراً على تولي منصب مدير عام؟ أو لطبيب أن يكون مدير مشفى أو مديرية؟ أو.. الكثير من المناصب الإدارية؟ مشيراً إلى أن الإدارة لها قواعد علمية لا يمكن أن يتقنها سوى أصحابها فهل يمكن لخريج إدارة أن يعمل طبيباً أو مهندساً؟

وأشار إلى أن رئاسة مجلس الوزراء تقوم بفرز المهندسين كل فترة على مختلف الشواغر المتوافرة في القطاع العام، ولكن لما تم ذكره سابقاً فالعمل في القطاع العام لم يعد مجدياً لضعف الأجور، وهذا انعكس أيضاً على تسرب هذه الفئة من المهندسين وعدم التحاقهم بوظائف القطاع العام لعدم الرغبة في ذلك لأسباب مادية أو خاصة.

ارتفاع الطلب على قروض شراء الجرارات

مزارعون يطالبون بعدم حصر دعم سعر الفائدة بجرارات اتحاد الفلاحين

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف الزراعي أن دعم سعر الفائدة (٧ بالمئة) الخاص بشراء الجرارات الزراعية تم حصره وفق توصية اللجنة الاقتصادية في شراء الجرارات عن طريق الاتحاد العام للفلاحين أو غرف الزراعة السورية، بينما تسعر الفائدة في منح قروض شراء الجرارات الزراعية من السوق خارج (اتحاد الفلاحين والغرف الزراعية) بـ١٦ بالمئة وهو سعر الفائدة المقرر في المصرف الزراعي.

وفي تواصل مع عدد من الفلاحين اعتبروا أن حصر دعم الفائدة لشراء الجرارات الزراعية من خلال الاتحاد العام للفلاحين والغرف الزراعية يضيق هوامش المرونة أمام الفلاح ويلزمه بشراء هذه الجرارات (بحال رغب في الاستفادة من دعم سعر الفائدة) رغم وجود أنواع أكثر جودة ومنافسة في السعر في السوق المحلية وأن الجرارات الزراعية جزء مهم من العملية الزراعية ولابد من الاستفادة الأفلاح على تأمين هذا الاحتياج عبر تأمين التمويل بالشروط المريحة.

وكان اتحاد الفلاحين صرح أنه يعمل على تأمين نحو ٢٠٠ جرار زراعي، وبالنظر إلى هذا الرقم يتضح أنه متواضع جداً ولا يلبي حاجة السوق المحلية ومتطلبات العملية الزراعية، وبحال توزيع هذا الرقم (٢٠٠ جرار) على المحافظات تكون حصة كل محافظة لا تتجاوز ١٥ جراراً.

وكان الاتحاد العام للفلاحين مع نهاية الشهر الماضي (شباط) أعلن عن عملية استيراد ٢٠٠ جرار استطاعة ٧٥ حصاناً اعتبرها عضو الاتحاد العام خالد الضاهر في حينها أنها خطوة أولية يسعى الاتحاد من خلالها إلى تأمين حاجة الفلاحين من الجرارات على أن يتم التوسع بطلب حاجة قياسات الجرارات حيث تلبي وحاجة الفلاح.

وبالعودة للمصرف الزراعي بيّن المدير أن هناك طلباً متزايداً على قروض شراء الجرارات الزراعية باعتبار المصرف الزراعي الجهة الأساسية في تمويل ومنح مثل هذه القروض، مبيناً أن المصرف يمول نسبة ٧٠ بالمئة من قيمة الجرار الزراعي بسعر فائدة ١٦ بالمئة مع مراعاة توصية اللجنة الاقتصادية بتشميل القروض للجرارات الواردة عن طريق اتحاد الفلاحين وغرف الزراعة ضمن برنامج دعم سعر الفائدة (٧ بالمئة).

وعن الضمانات بيّن أنه بحال مول الفلاح ٥٠ بالمئة من قيمة الجرار من أمواله الخاصة يكتفي المصرف بطلب ضمانة مقابل تمويله الجزء المتبقي من قيمة الجرار و٥٠ بالمئة بضمانة الجرار نفسه ولا حاجة لتقديم ضمانات أخرى، على حين بحال كانت نسبة التمويل التي يطلبها الفلاح هي ٧٠ بالمئة سقف النسبة التي يمنحها الزراعي لتمويل شراء الجرار يطلب المصرف ضمانة عقارية مقابل نسبة ٢٠ بالمئة التي تزيد عن نصف قيمة الجرار إضافة لضمانة الجرار نفسه، لافتاً إلى أن المصرف منح الكثير من التسهيلات في منح تمويل شراء الجرارات وفوض الفروع (الزراعي في المحافظات) في منح مثل هذه القروض.

الحكومة والتجار معاً لخفض الأسعار في رمضان

محافظ دمشق يؤكد على المشاركين في مهرجان «شام الخير» التزام البيع بسعر التكلفة

اللحام لـ«الوطن»: قسائم بقيمة ٣٠٠ ألف ليرة تتولى المحافظة توزيعها لذوي الشهداء والجرحى

| هناء غانم – رامز محفوظ

التقى محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي أمس رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري، وعدداً من أصحاب ومندوبي الشركات المشاركة في مهرجان (شام الخير) الذي يقام بمجمع الأمويين في البرامكة واستمع إلى طلباتهم واحتياجاتهم المتعلقة بالمهرجان

وجدد كريشاتي التأكيد على وجوب التزام جميع الشركات المشاركة البيع بسعر التكلفة مع قيام المحافظة بالتعاون مع المؤسسة السورية للتجارة وغرف الصناعة والتجارة بدمشق وريف دمشق تقديم الموقع وجميع التجهيزات اللوجستية للمشاركين بشكل مجاني مقابل البيع بسعر التكلفة لتخفيف الأعباء المادية عن الأسر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وذلك خلال شهر رمضان.

وأشار إلى أنه سيتم وضع مرآب السيارات خلف مجمع الأمويين في خدمة المهرجان لتأمين وقوف السيارات منعا لحدوث أي ازدحام مروري أمام المجمع.

وفي سياق متصل أعرب رئيس غرفة الصناعة عن شكره لمحافظة دمشق للجهود التي قامت بها لإقامة المهرجان ودعمها لأي مبادرة أو فعالية أو مهرجان تقوم به الغرفة، داعياً أصحاب الشركات الالتزام بالبيع بسعر التكلفة والتواصل مع إدارة المهرجان في حال وجود أي صعوبات أو احتياجات متعلقة بفعالياتهم أو بالمهرجان.

وأكد رئيس اتحاد غرف التجارة أبو الهدى اللحام لـ«الوطن» أن هناك اجتماعات يومية مع أعضاء غرف التجارة لتكون كل المواد متوافرة بالأسواق والحيلولة دون أي نقص بأي مادة خلال الشهر الفضيل، مؤكداً أن هناك تنسيقاً أيضاً مع الحكومة التي تبذل جهوداً كبيرة لضبط الأسعار وعلى وجه الخصوص المواد الغذائية.

ولفت إلى أن معظم التجار تعهدوا بتخفيض أسعار موادهم خلال الشهر الفضيل إضافة إلى تقديم عروض وتخفيضات على البيع.

يسعى التاجر إلى تصريف بضائعه بأسرع وقت ممكن وبأقل نسبة من الأرباح. مع توالي المساهمات الخيرية المقدمة بالاتفاق مع محافظة دمشق والتي سيكون جزء منها عبارة عن بونات بقيمة ٣٠٠ ألف ليرة سورية تتولى المحافظة توزيعها ولديها أسماء من ذوي الشهداء والجرحى وغيرهم.

ولفت إلى أن معظم التجار تعهدوا بتخفيض أسعار موادهم خلال الشهر الفضيل إضافة إلى تقديم عروض وتخفيضات على البيع.

بدوره قال عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» وحول موضوع الأسعار وانخفاضها في رمضان إن انخفاض الأسعار لا يمكن أن يحدث إلا بالتنافسية، إلا أنها غير موجودة اليوم وبالفعل ما يشهده المستهلك من ارتفاع للأسعار غير معقول، موضحاً: نحن نتفهم أنه يكون هناك ارتفاع سنوي على سلعة من السلع لكن ليس بهذه النسب خاصة أنه تم الاتفاق مع التجار على أن يكون البيع بسعر التكلفة خلال رمضان، وهدفنا أولاً وأخيراً أن تكون كل السلع متوفرة في الأسواق.

وأضاف الحلاق: إنه وفي إطار تطوير عمل لجنة الاستيراد والتصدير في اتحاد غرف التجارة تم تغيير بعض الأعضاء وإضافة أعضاء جدد من قطاع غرف التجارة والتصدير والشحن والخضار والفواكه بهدف تطوير عمل اللجنة إلى الأفضل ومتابعة القضايا الأكثر إلحاحاً والمتعلقة بقطاعي الاستيراد والتصدير، مثل الشحن والنقل والجمارك، وإجازات الاستيراد وتمويلها، والشحن وارتفاع تكاليف التصدير وفتح أسواق تصدير جديدة، داعياً أعضاء اللجنة إلى بذل الجهود بالتعاون مع الجهات الحكومية وقطاع الأعمال والاتحادات الاقتصادية لتحقيق الأفضل، والأهم أنه تم الاتفاق على أن تكون اللجنة هي المعنية بمشكلات التجار لجهة الاستيراد والتصدير والجمارك وتتكفل بتذليل كل الصعوبات التي تواجهها بشكل أو آخر ومتابعة عقبات انسياب المنتجات وتبادل وجهات النظر بما ينعكس إيجاباً على سير الاقتصاد الوطني بالشكل الأمثل.

وأفاد الحلاق بأنه تم تشكيل عدة لجان فرعية أيضاً منها لجنة تعنى بالاستيراد ولجنة خاصة بمعاملات المركزي ولجنة للتصدير ولجنة للجمارك حيث يتم توزيع المهام لتكون هناك دراية بكل الموضوعات وحلحلة كل المعوقات حسب القطاعات.

خبراء اقتصاديون يتحدثون عن حاجة الأسرة السورية

كل موظفي القطاع العام يعيشون تحت خط الفقر

١٤ بالمئة من السوريين من ذوي الدخل الكافي

٥ ملايين ليرة حاجة الأسرة شهرياً

| نورهان العباس

رأى الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية لـ«الوطن» أن معايير البنك الدولي لتحديد خط الفقر هي معايير عالمية تقديرية تقريبية وليس من الضروري أن تكون مناسبة لتطبيقها في الكثير من دول العالم، ولاسيما الدول النامية والمتخلفة والفقيرة أصلاً كالدول الأفريقية والآسيوية باعتبار أن تصميم الحد الأدنى من الدخل يحتسب بناءً على متوسط مستوى الأسعار العالمية لسلة معينة من السلع والاحتياجات الغذائية والضرورية والحياتية وتطبيق المعيار على سورية لا يعد دقيقاً، وربما يصلح كمؤشر عام للتحليل والاستقراء والمقارنة.

وبين فضلية أنه في حال أخذنا المعايير الدولية بعين الاعتبار وعلى الرغم من أنها لا تنطبق على وضعنا في سورية إلا أننا لو قمنا بالمقارنة والقياس يتبين أن (٦٠ بالمئة) على الأقل من السوريين من أصحاب الدخل المحدود والضعيف، وجزء من أصحاب المهن والحرف ممن دخل الشخص الواحد الشهري منهم أقل من (مليون وثلاثمئة ألف) في جميع القطاعات.

وقال فضلية: إن (٦٠ بالمئة) من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى، و(١٠ بالمئة) يقبعون تحت خط الفقر الأعلى، أضف إلى ذلك نسبة ١٠بالمئة يعيشون خارج خط الفقر عموماً إلا أنهم قريبون من خط الفقر الأعلى، أما البقية من السوريين وبحسب المعايير المنطقية يمكن تصنيف (١٢- ١٤ بالمئة) منهم بأنهم من ذوي الدخل الكافي والمعيشي الجيد وأغلبهم ممن يعمل بالأنشطة التجارية والصناعية التحويلية البسيطة، أما البقية والذين نسبتهم (٦ إلى ٨ بالمئة) فهم الشريحة الأغنى والأكثر دخلاً والأكثر ثراءً بين أفراد المجتمع مضيفاً: وهم ثلاثة أنواع الأول الأثرياء بالوراثة قبل الحرب، والثاني ممن جمعوا الثروة بسبب أنشطتهم الاقتصادية التي بسبب طبيعتها وأهميتها تزدهر خلال فترات الحروب، أما البقية فهم ممن يمكن تسميتهم «بأثرياء الحرب» الذين استغلوا الحرب لتجميع الثروة.

وأكد فضلية أنه فيما يخص كفاية الرواتب ومستوى متوسط الأجور وحجم الدخل الممكن بناءً على التصنيفات والنسب أعلاه يمكن التأكيد على أن مستوى الرواتب والأجور ومستوى أرباح الأنشطة المهنية والحرفية وبدلات الخدمات العادية لا يمكن أن تغطي أكثر من (٢٠ إلى ٧٠ بالمئة) مما يلزم لتأمين وضمان الحد الأدنى من تكاليف مستوى معيشة وسط أو جيد.

بدوره أكد الدكتور في كلية الاقتصاد عقبي الرضا لـ«الوطن» أن كل موظفي القطاع العام يعيشون أدنى من خط الفقر العالمي، و٩٠ بالمئة من موظفي القطاع الخاص تحت خط الفقر العالمي.

وأشار الرضا إلى أن كل شيء أصبح محرراً عند الحكومة باستثناء الرواتب وأضاف: حتى إذا كانت الأجور في سورية حسب معيار الخط الأدنى للفقر عالمياً فهي لا تكفي المواطن السوري وخاصةً مع ارتفاع أسعار الأدوية وجودة التعليم والصحة، فالأمر يحتاج إلى إعادة النظر وتفكير خارج الصندوق.

ولفت إلى أن الحد الأدنى للأجور في سورية اليوم ٢٧٩ ألفاً والحد الأعلى للأجور في القطاع العام يصل إلى مليون ونصف المليون، على حين الأسرة السورية بالمتوسط تحتاج إلى خمسة ملايين للإنفاق على السلة الغذائية فقط.